بحث بعنوان: التعليم الخاص في ليبيا المبررات والإشكاليات والمقترحات

د. كريمة رمضان فرج أبو بكر... أستاذ مساعد – كلية التربية قصر بن غشير

مقدمة:

نظرا لمكانة التعليم كقوة مؤثرة في إعداد الفرد وتوجيه الجماعة فقد أصبحت مناقشة أمور التعليم وتقويمها عملية مستمرة ومهمة في كل مكان سواءً في الدول النامية أو المتقدمة، وقد ازدادت هذه المناقشات عمقًا واتساعًا خلال الآونة الأخيرة بسبب ما يطرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات مجتمعية سريعة ومتلاحقة أدت إلى تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم.

فقد أولت اقتصاديات التعليم في العصر الحاضر ضرورة تقليص الإنفاق العام لمؤسسات الدولة من جانب وضرورة اتساع وانتشار الخدمات التعليمية من جانب آخر، الأمر الذي استلزم ضرورة مشاركة ومساهمة القطاع الخاص مع الدولة في دعم وتقديم الخدمات التعليمية للمستثمرين أو العملاء.

ويعد التعليم من الأولويات التي تسعى جميع الدول جاهدة لتخصيصها، وذلك لضمان جودة عالية للمخرجات التعليمية ولتقليل العبء الاقتصادي، فبالرغم من وجود أزمة اقتصادية عالمية وشح في الموارد وتراجع أسعار النفط، إلا أن الدول والحكومات تؤمن بضرورة التعليم، وأنه حق للجميع، رغم انها غير قادرة على سد متطلباته، ويأتي ذلك بسبب تضاعف أعداد الطلاب مما أدى إلى زيادة التكلفة الاقتصادية.

والمتتبع لأمور التعليم في العديد من الدول يلاحظ تعاظم دور الحكومات وعجز الدول وعدم قدرتها على أدارة وتمويل وتنظيم التعليم لضمان الأمن القومي والمستوى التعليمي المطلوب، لان الظروف المعاصرة قد خلقت تحديات كبيرة يواجهها التعليم في العالم اجمع، لذلك اتجهت معظم الحكومات في الآونة الأخيرة إلى تشجيع خصخصة التعليم. [i]

تنطلق فكرة التعليم الخاص من نقل ملكية بعض الوظائف والمهام ذات الصلة المباشرة بقطاع التعليم المملوك من قبل الحكومة أو الدولة إلى بعض جهات القطاع الخاص، وتشمل هذه الجهات المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية. [ii]

يسعى التعليم الخاص إلى توفير الخدمات التربوية التعليمية بجودة عالية تؤدي إلى زيادة نسبة توظيف الشباب المتخصصين في التربية والتعليم، وتوفير متطلبات سوق العمل والتركيز على الجانب العملي التدريبي وتقليل

البيروقراطية المتبعة في القطاع العام، وبالتالي رفع الكفاءة التعليمية بما يتوافق مع التوجهات العالمية في التعليم.

مشكلة البحث:

إدراكا من واضعي السياسة التربوية لحاجات ليبيا القائمة والمستقبلية، وفي ضوء المتغيرات والمستجدات التي تشهدها ليبيا، فقد اتجهت الأنظار إلي وضع استراتيجية فعالة لبناء النظام التربوي، من خلال المراجعة الشاملة والتقويم الموضوعي للنظام التعليمي، وفقا لتوصيات المؤتمر التربوي الأول الذي نظمته وزارة التربية والتعليم في عام (2012) المنعقد في ذات العماد بمدينة طرابلس الذي أوصى بتطوير النظام التربوي في ليبيا والاهتمام بالتعليم الخاص ومراجعة أهدافه وممارساته وتوجهاته. [iii]

وبالتالي كثرت الوسائل والأساليب التعليمية المساهمة في تقديم الخدمات التعليمية، الأمر الذي أدى إلى كثرة مؤسسات التعليم الخاص والتي أصبحت ظاهرة ملحوظة في الآونة الأخيرة.

ولكن المتتبع لمسيرة التعليم الخاص في ليبيا يلاحظ وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالتعليم في السنوات الأخيرة إلا أن التعليم الخاص في ليبيا مازال يواجه العديد من الانتقادات التي تحد من أدائه لمهامه، وتدني مستوى الكفاءة المهنية للخريجين، وغلبة الكم على النوع وهذا ما أكدته دراسة (السني في 2001). حول ضعف بعض المدارس الخاصة في أداء ما عليها من واجبات تربوية وتعليمية، وازدياد التكاليف ونقص في الخدمات المقدمة للطلاب، لأنه تحول من تعليم يبني الأجيال إلى تجارة تستنزف الأموال، وبالتالي تدهور التعليم الخاص، وانتقل التعليم الخاص ليكون صناعة تجارية بدلا من كونه استثمار تربوي. [iv]

ويشير تقرير) التعليم العام في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة،2016) إلى ضعف قطاع التعليم الخاص في ليبيا، حيث أن المدارس الخاصة الموجودة في ليبيا والتي يفترض بها أن تخفف العبء عن المدارس العامة، بحيث تستوعب أعداد كبيرة من الطلاب وتوفر لهم جودة تعليم تفوق جودة التعليم العام، بحيث أصبحت لا تستوعب هذه المدارس الخاصة عدد كبيراً من الطلاب، كما إنها وفي الغالبية العظمى لا تملك بنية تحتية مناسبة للعملية التعليمية ولا تقدم جودة تعليمية بالشكل المرغوب. [v]

وانطلاقا مما سبق فقد جاء هذا البحث مواكبة لما تقوم به وزارة التعليم الليبية من جهود لإحداث التجديد والتطوير في نظام التعليم بصفة عامة والتعليم الخاص بصفة خاصة بما يتفق ومتطلبات العصر، ويحاول هذا البحث ان يسلط الضوء على واقع التعليم الخاص ويقدم تصور مقترح لضبط التعليم الخاص في ليبيا. لذلك

ارتأت الباحثة ان تتحدد إشكالية البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: **ما هي مبررات انتشار التعليم الخاص في ليبيا وما الإشكاليات التي تواجهه؟**

تساؤلات البحث:

تتطلب الإجابة على التساؤل الرئيس للبحث الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1 – ما مبررات ظهور وانتشار التعليم الخاص في ليبيا ؟

2 – ما واقع وملامح التعليم الخاص في ليبيا ؟

3 – ما الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا ؟

4– ما المقترحات التي تسهم في تطوير التعليم الخاص في ليبيا ؟

أهمية البحث:

1–يسهم هذا البحث في الارتقاء بالتعليم الخاص في المنظومة التربوية وإعداد سياسة تنموية له.

2– يرصد البحث الحالي واقع وملامح التعليم الخاص ويسلط الضوء على جملة من الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا.

3– قد تفيد نتائج هذا البحث في توجيه نظر المخططين التربويين الذين يقومون برسم السياسات ووضع الخطط التربوية والمسئولين في إدارة التعليم الخاص إلى تطوير معايير جديدة لاعتماد المدارس الخاصة في ليبيا بما يتماشى مع التوجهات التربوية المعاصرة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

1– التعرف على مبررات ظهور وانتشار التعليم الخاص في ليبيا.

2– التعرف على واقع التعليم الخاص في ليبيا.

3– التعرف على الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا.

4– يسهم البحث في تقديم مقترحات تفيد في تطوير وتجويد التعليم الخاص في ليبيا.

حدود البحث:

1– الحدود الموضوعية: التعرف على مبررات انتشار التعليم الخاص في ليبيا والإشكاليات التي يعاني منها وصياغة جملة من المقترحات العملية لتطويره وتحقيق الجودة والتميز فيه.

2– الحدود المكانية: مدارس التعليم الخاص بمدينة طرابلس.

3– الحدود الزمنية: العام الدراسي (2018–2019 م).

4- الحدود البشرية: عينة من المعلمات بمدارس التعليم الخاص بمدينة طرابلس

- مصطلحات البحث:

- **التعليم الخاص (Private Learning):** "هو تعليم يملك مدارسه أفراد أو هيئات غير حكومية، ويؤدي الوظائف التي يقوم بها التعليم العام أو الفني، ولكنه يتقاضى مصروفاته من المتعلمين ويلتحق بذلك التعليم من يريدون التعليم على مستوى خاص لا يتحقق في المدارس الحكومية المجانية. [vi]

- **التعريف الإجرائي للتعليم الخاص:** ويقصد به التعليم الذي يجري في المدارس خارج أطار المدارس العامة أو الحكومية ولا يمول من قبل الدولة.

- **المدارس الخاصة:** " هي المدارس التابعة لهيئات أهلية محلية أو أجنبية أو أفراد من القطاع الخاص ويتولون الأنفاق عليها من أموالهم أو من الأقساط المدرسية أو من الهبات والتبرعات المرتبطة بها وإدارتها، والإشراف عليها ولا تتدخل الحكومة في تمويلها " . [vii]

- الدراسات السابقة:

اطلعت الباحثة على الأدب التربوي المنشور حول التعليم الخاص عامة وتحصلت على قدر من الدراسات العربية المشابهة لموضوع البحث إلا أنها ركزت على الدراسات المحلية التي لها علاقة مباشرة بمكان البحث وموضوع البحث وبزمن البحث مباشرة وقد روعي في ترتيب البحوث والدراسات من الأقدم فالأحدث وفيما يلي عرض لهذه الدراسات المحلية بشيء من الإيجاز للوقوف على نقاط الاتفاق والاختلاف مع هذا البحث، لعل من أبرزها:

1- **دراسة نجاة عيسى على السني (2001):** [viii]

بعنوان " بيئة التعليم الحر–دراسة تشخيصية تحليلية للتحصيل الدراسي ومفهوم الذات والسلوك الاجتماعي للتلاميذ"

استهدفت الدراسة إلى تقييم البيئة التعليمية بعناصرها المختلفة في مدارس التعليم الخاص والتعرف على واقع البيئة التعليمية بها، واستخدمت الباحثة أدوات متعددة لجمع البيانات تمثلت في استمارة ملاحظة للسلوك الاجتماعي والمقابلة المقننة ومقياس لمفهوم الذات ولتحقيق أهداف البحث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من (53) مدرسة خاصة، و(100) ولي أمر من أولياء أمور الطلبة في المدارس الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن بيئة التعليم الخاص بيئة غير ملائمة للعملية التعليمية.

- عدم ملائمة 95% من مباني المدارس الخاصة للعملية التربوية وان اغلب هذه المدارس عبارة عن بيوت سكنية في الأساس مما جعل حجرات الدراسة غير ملائمة ومما أدى إلى تكدس الطلبة والازدحام في الفصل الدراسي.
- إن 70% من أولياء الأمور أفادوا بأنهم سجلوا أبنائهم في المدارس الخاصة اعتقاداً منهم بان هذه المدارس تقدم تعليماً أفضل.

2- **دراسة رباب محفوظ الأبرق (2002):** [ix]

بعنوان "التعليم الحر في الجماهيرية العظمى "

واستهدفت الدراسة التعرف على مدى إقبال الأفراد على التعليم الخاص، ومدى ملائمة المباني التعليمية التي تشغلها المدارس الخاصة لنجاح العملية التعليمية ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة وتوصلت إلى النتائج التالية:

- أن هناك إقبالا على التعليم الخاص من قبل فئات الطلاب متباينى الدخل رغم تدني المزايا والحوافز للتعليم الخاص.
- تعاني مؤسسات التعليم الخاص من ضيق المكان وعدم ملائمة مباني المدارس الخاصة للشروط والمواصفات التربوية.

3- **دراسة سعاد سالم الزوام (2005):** [x]

بعنوان " التعليم في الجماهيرية العظمى بين العام والحر بمدينة طرابلس ".

استهدفت الدراسة التعرف على مؤشرات وواقع التعليم العام والخاص وأهم المشكلات التي تواجه التعليم العام والخاص في ليبيا، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت في جمع البيانات بالاستبيان والملاحظة العلمية والمقابلة كأدوات للدراسة وتكونت عينة الدراسة من (400) معلم ومعلمة وتكون مجتمع البحث من (689) مدرسة من مدارس التعليم الخاص، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أكدت نتائج الدراسة إن التعليم الخاص هو تعليم موازي للتعليم العام بدرجة كبيرة ويسهم في تخفيف العبء على التعليم العام.
- إن أماكن ومقار المدارس الخاصة التي تشغلها لا تتوفر فيها شروط العملية التربوية التي تحقق الكفاءة الإنتاجية والإتقان التربوي المتميز في مخرجات التعليم في ليبيا الحبيبة.

- تعقيب عن الدراسات السابقة:

1- **من حيث موضوع البحث وأهدافها: أتفق** هذا البحث مع الدراسات السابقة في تناوله واقع التعليم الخاص في ليبيا والإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا مثل دراسة (نجاة السني 2001)، و(دراسة رباب الأبرق 2002) و(دراسة سعاد الزوام 2005).

2- **من حيث المنهج المستخدم في البحث: فقد** اتفقت كل الدراسات السابقة مع البحث الحالي في استخدامها المنهج الوصفي التحليلي كمنهج مناسب ل لتحقيق أهداف والإجابة على تساؤلاته.

3- **من حيث أدوات البحث:** أتفق البحث الحالي مع دراسة (السني 2001)، و(دراسة الأبرق 2001) و(دراسة الزوام 2005) في استخدامها الاستبيان كأداة للبحث.

4- **من حيث عينة البحث:** اتفق البحث الحالي مع دراسة الزوام (2005) في نوع العينة والتي تكونت من المعلمين والمعلمات، بينما اختلفت العينة البحث مع عينة دراسة السني (2001) التي تكونت من أولياء أمور التلاميذ.

- **جوانب الإفادة من الدراسات السابقة:**

1- التعرف على الجوانب الهامة المتعلقة بالتعليم الخاص في ليبيا.

2- التعرف على الإشكاليات والمعوقات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا.

3- الإفادة من الدراسات السابقة في بناء أداة البحث الحالية.

4- استنباط بعض المؤشرات الهامة الدالة على تأخر النهوض بالتعليم الخاص في ليبيا.

5- تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الخاص في ضوء التوجهات المعاصرة.

- **موقع البحث الحالي من الدراسات السابقة:**

في ضوء الواقع المتردي للتعليم الخاص في ليبيا، ومنذ حوالي أربعة عشر عاما سابقة زمن الدراسات التي عملت في مجال التعليم الخاص وحتى هذه الفترة زمن البحث الحالي ومازال التعليم الخاص في ليبيا يواجه مشكلات ومعوقات حالت دون تطوره وجودته مقارنة بالتطورات والانجازات التي حققها التعليم الخاص في الدول المتقدمة والاتجاهات التربوية المعاصرة، ويتفرد هذا البحث عن البحوث السابقة في موضوع البحث حيث يتناول هذا البحث مبررات زيادة انتشار التعليم الخاص ، والإشكاليات التي جعلته الجانب المريض في النظام التربوي الليبي كما يقدم تصورا لما يمكن ان يجعل منه صمام آمان ورافدا للتعليم العام في زمنٍ ترفع فيه الجودة شعارا للتميز والتقدم في زمن الاقتصاد المعرفي.

– الإطار النظري:

– مفهوم التعليم الخاص : (Private Learning)

أدت ثورة التكنولوجيا والتطور في إنتاج المعرفة إلى تغير في الوزن النسبي لعناصر الإنتاج وأصبحت المعلومات والمعرفة على قمة هذه العناصر ،وقد فرض هذا الوضع اهتماما متزايدا بالجودة في مجال الفكر والمعرفة بالمعلومات ،وكان لابد للتعليم ان يتأثر بهذه المتغيرات وان يؤثر فيها ،ويواكبها بأن يتحول من الجمود والثبات إلى المرونة والتغيير عن طريق خصخصة التعليم من اجل الإتقان والجودة حيث يرى الكثير من الاقتصاديين ان الخصخصة هي تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص كلياً أو جزئيا وذلك ضمن سياسة الحكومة في مجالات الإصلاح التنموي. [xi]

ويشير عبد المتعال بهجت(2001) إلى ان الخصخصة تعني التحول من الملكية العامة للمشروعات والمؤسسات إلى الملكية أو التبعية الخاصة أي توسيع وتنويع قاعدة الملكية وبالتالي إخضاع نشاط تلك المؤسسات لعوامل آليات السوق وعوامل وآليات العرض والطلب في مناخ تسود فيه المنافسة الحرة التي تدفع إلى التميز. [xii]

فالتعليم الخاص اصطلاحا: يشير إلى نوع من التعليم غير الحكومي الذي يمول كلياً أو جزئيا بواسطة هيئات أو أفراد وتقوم مدارسه أصلاً بالتربية والتعليم أو الأعداد المهني أو إي ناحية من نواحي التعليم العام أو الفني.

وعرفه (فاروق عبده، أحمد التركي 2004) بأنه " هو تعليم يملك مدارسه أفراد أو هيئات غير حكومية، ويؤدي الوظائف التي يقوم بها التعليم العام أو الفني، ولكنه يتقاضى مصروفاته من المتعلمين ويلتحق به من يريدون التعليم على مستوى خاص لا يتحقق في المدارس الحكومية المجانية ". [xiii]

وبذلك نخلص إلى ان التعليم الخاص هو إحدى سياسات الإصلاح التنموي اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمع، ويقصد بها عملية تحويل الملكية من قطاع التعليم العام المملوك للدولة إلى القطاع الخاص المملوك لأفراد.

– مبررات ظهور التعليم الخاص كمنافس للقطاع العام:

تتنوع مبررات انتشار التعليم الخاص والاستثمار في التعليم ودخوله كمنافس للقطاع العام إلى عدة أشكال مختلفة لعل من أبرزها ما يلي:

1– التضخم الكبير في النفقات والتزايد الهائل في عدد الطلاب مما أظهر الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة ومختلفة لتوزيع أعباء التعليم المالية بين ميزانية الدولة والمؤسسات الخاصة.

2– الزيادة السكانية وما يصاحبها من زيادة الطلب على التعليم.

3- المبررات الاجتماعية للطلب على التعليم الخاص ان النظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد قد أفرز في الكثير من الدول النامية شريحة من البشر تتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية متميزة وتبحث عن تعليم متميز أيضا، وقد رأت هذه الشريحة ان التعليم الذي تقدمه المدارس الحكومية غير مناسب لأبنائها على المستوى التعليمي والاجتماعي. (xiv)

4- التطور والنمو المعرفي السريع.

5- النمو الكبير في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم.

6- التمويل ومشكلاته.

7- ظهور الآراء والأفكار والتطبيقات التربوية الجديدة بما فيها الأفكار الناجمة عن أثر التكنولوجيا.

8- التغيير والتطوير في المناهج.

9- انخفاض القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية.

10- تدني مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للمتعلمين في مؤسسات التعليم العامة، مما دفع كثير من الطلاب إلى اللجوء إلى مؤسسات التعليم الخاص كمحاولة لتفادي ذلك التدني.

- **واقع التعليم الخاص في ليبيا:** المتتبع لمسيرة التعليم الخاص في ليبيا يلاحظ أنه رغم مساهمته في التخفيف من عبء التعليم العام واستيعاب جميع الطلاب من هم في سن التعليم الإلزامي ، والتخفيف من بعض السلبيات التي يعاني منها النظام التعليمي ككل، إلا أنه منذ أن بدأت تنتشر المدارس الخاصة في المدن والقرى والحارات والأزقة، ظهرت سلبيات جديدة لم تعرفها العملية التعليمية في ليبيا وبدلا من أن توفر هذه المدارس حلولا لبعض المشاكل التعليمية في المدارس العامة، أضافت مشكلات إضافية أثقلت كاهل النظام التربوي في ليبيا لعل من أبرزها ما يأتي:

فيما يتعلق بأسباب الالتحاق بالتعليم الخاص: فقد أشارت دراسة (نجاة السني في ليبيا ،2001) أن (نسبة 70%) من أولياء أمور الطلبة الذين يدرسون في مدارس التعليم الخاص ، أكدوا ان السبب الذي دفعهم لإرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة هو أن بيئة التعليم الخاص أفضل من بيئة التعليم العام وأنها تقدم تعليماً أفضل يؤدي إلى التفوق علمياً عن نظرائهم الذين يدرسون في التعليم العام وهذا الأمر جعلهم ينفقون مبالغ مالية كبيرة نظير تعليم أبنائهم في هذه المدارس ، وقد بينت المقابلة التي أجرتها الباحثة مع مجموعة من أولياء أمور طلبة التعليم الخاص أن هناك تباين في وجهات النظر بين أولياء الأمور في دوافع انجذاب كثير منهم نحو إلحاق أبنائهم في المدارس الخاصة، فهناك من يبحث عن جودة التعليم، والخدمة التعليمية، وهناك من يبحث عن نوع خاص من

التعليم والتربية التي يرغب بتنشئة أبنائه عليها، فيما هناك من لا يبحث عن هذا ولا ذاك، ولا تتعدى دوافعه سقف التفاخر في إلحاق أبنائه بمدرسة خاصة، تضم أبناء النخبة القادرة على دفع مبالغ طائلة، بغض النظر عن نوعية التعليم الذي يحصل عليه أبناؤهم ، أو طبيعة القيم التي يمكن أن يكتسبوها، كما أن هناك الكثير من أولياء الأمور والتربويين، الذين يعتبرون بأن التعليم أكثر جودة في المدارس الخاصة عموما، بدليل حصول طلبة المدارس الخاصة على درجات عالية في نتائج المرحلتين الأساسية والثانوية، مقارنة بامتحاناتهم في مدارس التعليم العام والجامعات، في ظل تراجع المستويات التعليمية في الغالبية العظمى من المدارس الحكومية، غير أن هؤلاء المتحمسين للتعليم الخاص، لا يبرئون المدارس الخاصة من سلبيات يطمحون لتصحيحها، كما أنهم مجمعون على أن كثيرا من هذه المدارس لا تؤدي دورها التعليمي، والتربوي على أكمل وجه.[xv]

1- فيما يتعلق بانتشار المدارس الخاصة :ربما ينتقد البعض تزايد هذه المدارس، مع بداية كل عام دراسي جديد، حتى أن هناك في بعض المناطق مدرستين في شارع واحد، نظرا لعدم مراعاة التوزيع الجغرافي للمدارس، غير أن هناك من يرى في ذلك ظاهرة صحية، تعزز ثقافة التنافس في تقديم الخدمة التعليمية الأجود للطلاب، ولأن ظاهرة المدارس الخاصة، لم تعد ظاهرة خاصة بالعاصمة طرابلس ، والمدن الرئيسية في البلديات الرئيسية في أرجاء ليبيا فإننا نلاحظ انتشار المدارس الخاصة حتى في المناطق الريفية وضواحي المدن ، التي تكتظ شوارعها بالمدارس الخاصة، في هذه المناطق والضواحي .

ونظرا لعدم توفر قاعدة بيانات دقيقة لم تتمكن الباحثة من الحصول على الإحصائيات الأخيرة والدقيقة التي توضح أعداد المدارس الخاصة في ليبيا، ولكنها تمكنت من الحصول على إحصائية من إدارة التفتيش التربوي توضح أعداد المدارس الخاصة خلال العام (2017-2018). [xvi]

ومن الطبيعي ان تكون فيها زيادة في أعداد المدارس الخاصة خلال السنتين الماضيتين ومن خلال ما نلاحظه من افتتاح مدارس خاصة وفروع جديدة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

إحصائية بعدد المدارس الخاصة في ليبيا خلال العام (2017-2018)

ر.م	المنطقة التعليمية	عدد المداس الخاصة	المرحلة التعليمية
1	طرابلس المركز	20 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
2	أبو سليم	57 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
3	سوق الجمعة	39 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
4	حي الأندلس	81 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي

5	صبراته	8 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
6	الزاوية	25 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
7	ترهونة	20 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
8	العزيزية	21 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
9	الخمس	18 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
10	زواره	10 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
11	السواني	3 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
12	غريان	16 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
13	مزده	5 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
14	العجيلات	12 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
15	بني وليد	15 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
16	وادي الشاطئ	11 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
17	سبها	17 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
18	زليتن	27 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
19	قصر بن غشير	43 مدرسة	رياض – أساسي – ثانوي
المجموع الكلي		448	رياض – أساسي – ثانوي

2- وفيما يتعلق بالمعلم في مدارس التعليم الخاص: فقد أكدت جملة من الدراسات ان عددا كبيرا منهم ليسوا من أصحاب الخبرة الطويلة في مجال التعليم لأنهم حديثي التخرج وينتظرون التعيين في المدارس العامة ، وان قبول المعلم لا يتم وفق المؤهل والخبرة وإنما يتم بمدى قبول المعلم بالمقابل المادي الذي يعرض عليه بغض النظر عن معدلات الأداء التي تفوق قدرة المعلم على انجاز ما أوكل إليه ، كما يوجد تجاوز في التزام المعلم بتدريس المواد المتخصص فيها ويكلف المعلم بتدريس مواد غير تخصصه الدقيق مما يعني تجاوز بعض المدارس الخاصة لتخصصات المعلمين فيها .

3-فيما يتعلق بمديري مدارس التعليم الخاص: لوحظ أن عدداً كبيراً منهم ليسوا من أصحاب الخبرة الطويلة في مجال الإدارة وليس لهم صلة بالعملية التعليمية، كما أن إدارات التعليم الخاص لا تواجه عُجوزات في عدد المعلمين حيث إن كل مدرسة لديها كم هائل من طلبات التوظيف للمعلمين الأمر الذي يترتب عليه تدني أجور المعلمين في القطاع الخاص، كما يترتب عليه الاستغناء عن المعلمات وتغييرهم أكثر من مرة في العام الواحد.

وفيما يتعلق بالمباني التعليمية في مدارس التعليم الخاص: تعاني بعض مؤسسات التعليم الخاص من ضيق المكان وعدم ملائمة مباني المدارس الخاصة لطبيعة العملية التربوية والتعليمية، حيث ان اغلب هذه المدارس عبارة عن

بيوت سكنية في الأساس مما جعل الحجرات غير ملائمة للدراسة وترتب عليها اكتظاظ الصف بالتلاميذ بالإضافة إلى عدم مراعاة الظروف الفيزيقية للصف الدراسي.

وبذلك تكون الباحثة قد أجابت عن التساؤل الثاني للبحث وهو: ما واقع وملامح التعليم الخاص في ليبيا؟

– إجراءات البحث:

– **منهج البحث** :من أجل تحقيق أهداف البحث وتساؤلاته اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لرصد المبررات والإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا.

– **مجتمع البحث:** يتكون المجتمع الأصلي للدراسة من جميع معلمي المدارس الخاصة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم حوالي (814) مدرسة خاصة تقريباً موزعين على (7) مراقبات تعليمية.

– **عينة البحث:** تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية حيث شملت عينة البحث (100) معلمة من معلمات مدارس التعليم الخاص بمدينة طرابلس، وقد تنوعت المؤهلات العلمية لعينة البحث حيث شملت الدبلوم العالي والبكالوريوس والليسانس وإجازة التدريس الخاصة وإجازة التدريس العامة، وكذلك تنوعت تخصصات عينة البحث فقد تضمنت معلمات في تخصص العلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الإسلامية والاجتماعيات والتربية وعلم النفس والتربية الفنية والتربية الموسيقية والحاسوب والخدمة الاجتماعية.

– **أداة البحث:** لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته أعدت الباحثة استبانة موجهة للمعلمات بمدارس التعليم الخاص في مدينة طرابلس، تضمنت عدد (34) فقرة موزعة على محورين، تضمن المحور الأول عدد (14) فقرة حول مبررات ظهور التعليم الخاص، بينما تضمن المحور الثاني عدد (20) فقرة حول الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا تم توزيعها على عينة قوامها (100) معلمة من المعلمات اللاتي يقمن بالتدريس في مدارس خاصة لاستطلاع أرائهم حول مبررات وإشكاليات التعليم الخاص في ليبيا.

– صدق الأداة:

1– اعتمدت الباحثة على الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع البيانات والمعلومات من مجتمع البحث، وبناء على مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته وفي ضوء الدراسات السابقة والأدب المنشور حول التعليم الخاص، قامت الباحثة بصياغة فقرات الاستبانة في صورتها الأولية ، وتم عرضها على مجموعة محكمين تربويين والبالغ عددهم (5) محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في كلية التربية، بهدف تحكيمها وإبداء رأيهم وملاحظاتهم عليها ،ومدى ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي إليه وبناءاً على آراء المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وترتيب المحاور بناء على نسبة اتفاق بين المحكمين بلغت(80%).

2-توصلت الباحثة إلى أن الاستبانة في صورتها النهائية والتي احتوت على(34) فقرة موزعة على محورين أساسيين وهما المحور الأول: مبررات انتشار التعليم الخاص في ليبيا وتضمن(14) فقرة.

والمحور الثاني: الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا وتضمن (20) فقرة، كما احتوت الاستبانة على سؤال مفتوح حول مقترحات لتطوير التعليم الخاص في ليبيا.

- **ثبات الأداة:** تم التأكد من ثبات الأداة باحتساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية (سبيرمان براون)، وباستخراج معامل (كرونباخ ألفا) للمقياس الكلي، ويبين الجدول رقم (2) معاملات الثبات للقسمين الثاني والثالث من الاستبانة بالطريقتين، وهي معاملات ثبات تفي بأغراض الدراسة .

جدول رقم (2) معاملات الثبات لأداة الدراسة

المحاور	التجزئة النصفية	كرو نباخ ألفا
مبررات انتشار التعليم الخاص في ليبيا.	0.83	0.88
الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا .	0.80	0.84

جدول رقم (3) يوضح إجابات عينة البحث عن استبانه المبررات والإشكاليات في التعليم الخاص

ر.م	المحور الأول: مبررات التعليم الخاص.	موافق %100	محايد %100	غير موافق %100
1	يساعد التعليم الخاص في تخفيف العبء المالي (الإنفاق المتزايد) عن كاهل الدولة.	%70	%10	%20
2	يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة زيادة الطلب على التعليم.	%70	%10	%20
3	تدني مستوى الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم العام يجبر الطالب على الالتحاق بالتعليم الخاص.	%50	%30	%20
4	يستوعب التعليم الخاص جميع الراغبين في التعليم وفي مراحل عمرية مختلفة.	%70	%20	%10
5	يوفر التعليم الخاص فرصاً جديدة من التخصصات التعليمية.	%10	%80	%10
6	يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطلبة في المؤسسات التعليمية الحكومية.	%70	%10	%20
7	تودي روح التنافس في التعليم الخاص إلى إصلاح التعليم وتطوره.	%40	%30	%30
8	التعليم الخاص أكثر مرونة واستقلالية من التعليم العام.	%50	%30	%20
9	التعليم الخاص أقدر على التكيف مع المتغيرات الجديدة.	%30	%50	%20

10	يستجيب التعليم الخاص بشكل أسرع لمطالب سوق العمل من خلال تخصصاته.	%50	%30	%20
11	يسهم التعليم الخاص في التنمية الثقافية للمجتمع.	%40	%20	%20
12	يسهم التعليم الخاص في التنمية الاقتصادية للمجتمع.	%50	%30	%20
13	يستجيب التعليم الخاص للنمو المعرفي والتطور التقني.	%20	%40	%20
14	يتيح التعليم الخاص فرصاً للتعليم داخل البلاد بدلاً من الهجرة إلى الخارج.	%60	%20	%20
المحور الثاني: الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص.				
1	ارتفاع الرسوم الدراسية بحيث تفوق قدرة الدارسين فيه.	%90	%10	%00
2	معظم مدارس التعليم الخاص لا تصلح أن تكون مؤسسات تعليمية.	%80	%10	%10
3	عدم كسب ثقة المواطن بحيث يصبح منافساً للتعليم العام.	%80	%20	%00
4	عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة ومستقلة عن التعليم العام.	%60	%40	%00
5	لا يقدم التعليم الخاص تعليماً جيدا كما ورد في أهدافه.	%50	%30	%20
6	أصبح التعليم الخاص مجالاً للربح بوصفه تجارة لا مهنة.	%90	%10	%00
7	يواجه التعليم الخاص عملية الاعتماد الأكاديمي للخرجين.	%70	%20	%10
8	يستقطب التعليم الخاص معلمين من المدارس العامة مما يسهم في حرمان المؤسسات العامة من المعلمين الخبراء والأكفاء.	%70	%10	%20
9	يستقطب التعليم الخاص المعلمين من المدارس العامة الحكومية إلى مؤسساته نتيجة الرواتب الفورية (الكاش).	%60	%30	%10
10	قد يكون التمويل خارجي في مؤسسات التعليم الخاص (مستثمر أجنبي)	%10	%40	%50
11	معظم مؤسسات التعليم الخاص ربحية هدفها الاستثمار المالي.	%60	%30	%10
12	يستقبل التعليم الخاص طلاب قادرين مالياً ومنخفضين تحصيلياً.	%70	%30	%00
13	تنزع بعض مؤسسات التعليم الخاص الإطار الثقافي الوطني نتيجة التبعية والتغريب (المستثمر الخارجي)	%10	%30	%60
14	لا تقدم مؤسسات التعليم الخاص برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.	%60	%20	%20
15	عدم وجود الضمانات في التعليم الخاص مما يترتب عليه استبدال المعلم في السنة أحيانا عدة مرات.	%50	%30	%20
16	لا يراعي التعليم الخاص التخصص التربوي والأكاديمي للمعلمين.	%50	%10	%40

17	في التعليم الخاص حقوق المعلم المادية والمعنوية مهضومة.	%40	%20	%40
18	لا يراعي التعليم الخاص معدلات الأداء بالنسبة للمعلم.	%60	%40	%00
19	لا تخضع بعض مدارس التعليم الخاص لزيارات التفتيش التربوي.	%50	%00	%50
20	معظم مدراء مدارس التعليم الخاص غير مؤهلين تربوياً.	%70	%30	%00

نتائج البحث:

جدول رقم (4) يوضح إجابات عينة البحث عن مبررات ظهور التعليم الخاص حسب درجة أهميتها

ر.م	المحور الأول: مبررات التعليم الخاص.	موافق %100	محايد %100	غير موافق %100
1	يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة زيادة الطلب على التعليم.	%70	%10	%20
2	يساعد التعليم الخاص في تخفيف العبء المالي (الإنفاق المتزايد) عن كاهل الدولة.	%70	%10	%20
3	يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطلبة في المؤسسات التعليمية الحكومية.	%70	%10	%20
4	يستوعب التعليم الخاص جميع الراغبين في التعليم وفي مراحل عمرية مختلفة.	%70	%20	%10
5	يتيح التعليم الخاص فرصاً للتعليم داخل البلاد بدلاً من الهجرة إلى الخارج.	%60	%20	%20
6	يسهم التعليم الخاص في التنمية الاقتصادية للمجتمع.	%50	%30	%20
7	تدني مستوى الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم العام يجبر الطالب على الالتحاق بالتعليم الخاص.	%50	%30	%20
8	يستجيب التعليم الخاص بشكل أسرع لمطالب سوق العمل حسب تخصصاته.	%50	%30	%20
9	التعليم الخاص أكثر مرونة واستقلالية من التعليم العام.	%50	%30	%20
10	تودي روح التنافس في التعليم الخاص إلى إصلاح التعليم وتطوره.	%40	%30	%30
11	يسهم التعليم الخاص في التنمية الثقافية للمجتمع.	%40	%20	%20
12	التعليم الخاص أقدر على التكيف مع المتغيرات الجديدة.	%30	%50	%20
13	يستجيب التعليم الخاص للنمو المعرفي والتطور التقني.	%20	%40	%20
14	يوفر التعليم الخاص فرصاً جديدة من التخصصات التعليمية.	%10	%80	%10

أولاً نتائج التساؤل الأول للبحث:

يتبين من خلال الجدول رقم (4) وما تم عرضه من نتائج إجابات عينة البحث على فقرات المحور الأول المتعلقة بمبررات انتشار التعليم الخاص من حيث أهميتها ،فقد تحصلت المبررات الأربعة الأولى على نسبة (70%) و المتمثلة في(يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة زيادة الطلب على التعليم) و(يساعد التعليم الخاص في تخفيف العبء المالي عن كاهل الدولة) و(يسهم التعليم الخاص في حل مشكلة التكدس والازدحام الكبير للطلبة في المؤسسات التعليمية الحكومية) و(يستوعب التعليم الخاص جميع الراغبين في التعليم وفي مراحل عمرية مختلفة)وجاء في الترتيب الثاني وبنسبة 60% من حيث الأهمية فقرة (يتيح التعليم الخاص فرصاً للتعليم داخل البلاد بدلاً من الهجرة إلى الخارج) من إجابات عينة البحث، بينما تحصلت الأربع فقرات التالية على نسبة 50% من إجابات العينة والمتمثلة في (يسهم التعليم الخاص في التنمية الاقتصادية للمجتمع)و(تدني مستوى الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم العام يجبر الطالب على الالتحاق بالتعليم الخاص) و(يستجيب التعليم الخاص بشكل أسرع لمطالب سوق العمل من خلال تخصصاته) و(التعليم الخاص أكثر مرونة واستقلالية من التعليم العام) وتحصلت الفقرتان (يسهم التعليم الخاص في التنمية الثقافية للمجتمع) و (تودي روح التنافس في التعليم الخاص إلى إصلاح التعليم وتطوره) على نسبة 40% من إجابات عينة البحث، في حين ت حصلت الفقرة (12) على نسبة (30%)من إجابات عينة البحث والمتمثلة في (التعليم الخاص أقدر على التكيف مع المتغيرات الجديدة) وقد تحصلت الفقرتان الأخيرتان على أقل الدرجات والنسب (20%) و(10%) باعتبارهما أقل أهمية كمبررات لظهور التعليم الخاص في ليبيا حيث لم ترى عينة البحث ان هذان المبرران لا يتواجدان في التعليم الخاص في ليبيا .

ثانياً نتائج التساؤل الثاني للبحث:

جدول رقم (5) يوضح إجابات العينة عن الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص حسب أهميتها

	المحور الثاني: الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص.	موافق	محايد	غير موافق
1	ارتفاع الرسوم الدراسية بحيث تفوق قدرة الدارسين فيه.	%90	%10	%00
2	أصبح التعليم الخاص مجالاً للربح بوصفه تجارة لا مهنة.	%90	%10	%00
3	معظم مدارس التعليم الخاص لا تصلح ان تكون مؤسسات تعليمية.	%80	%10	%10
4	عدم كسب ثقة المواطن بحيث يصبح منافساً للتعليم العام .	%80	%20	%00
5	يواجه التعليم الخاص مشكلة الاعتماد الأكاديمي للخرجين .	%70	%20	%10
6	يستقبل التعليم الخاص طلاب قادرين مالياً ومنخفضين تحصيلياً .	%70	%30	%00

7	معظم مدراء مدارس التعليم الخاص غير مؤهلين تربوياً .	%70	%30	%00
8	يستقطب التعليم الخاص معلمين من المدارس العامة مما يسهم في حرمان المؤسسات العامة من المعلمين الخبراء والأكفاء .	%70	%10	%20
9	لا يراعي التعليم الخاص معدلات الأداء بالنسبة للمعلم .	%60	%40	%00
10	لا تقدم مؤسسات التعليم الخاص برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع .	%60	%20	%20
11	عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة ومستقلة عن التعليم العام .	%60	%40	%00
12	معظم مؤسسات التعليم الخاص ربحية هدفها الاستثمار المالي .	%60	%30	%10
13	يستقطب التعليم الخاص المعلمين من المدارس العامة الحكومية إلى مؤسساته نتيجة الرواتب الفورية (الكاش) .	%60	%30	%10
14	عدم وجود الضمانات في التعليم الخاص مما يترتب عليه استبدال المعلم في السنة أحيانا عدة مرات .	%50	%30	%20
15	لايراعي التعليم الخاص التخصص التربوي والأكاديمي للمعلمين .	%50	%10	%40
16	لاتخضع بعض مدارس التعليم الخاص لزيارات التفتيش التربوي .	%50	%00	%50
17	لايقدم التعليم الخاص تعليماً جيدا كما ورد في أهدافه .	%50	%30	%20
18	في التعليم الخاص حقوق المعلم المادية والمعنوية مهضومة .	%40	%20	%40
19	تنزع بعض مؤسسات التعليم الخاص الإطار الثقافي الوطني نتيجة التبعية والتغريب (المستثمر الخارجي)	%10	%30	%60
20	قد يكون التمويل خارجي في مؤسسات التعليم الخاص (مستثمر أجنبي)	%10	%40	%50

يتبين من خلال الجدول رقم (5) وما تم عرضه من نتائج إجابات عينة البحث على فقرات المحور الثاني المتعلق بالإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص من حيث أهميتها ، فقد تحصلت المبررات الأولى والثانية على نسبة (90%) باعتبارهما أهم مشكلتين تواجه المسجلين بالتعليم الخاص وهما الأولى (ارتفاع الرسوم الدراسية بحيث تفوق قدرة الدارسين فيه)والثانية (أصبح التعليم الخاص مجالاً للربح بوصفه تجارة لا مهنة) في حين تحصلت الفقرتان الثالثة والرابعة على نسبة (80%) في إجابات عينة البحث من حيث درجة أهميتهما وهما (معظم مدارس التعليم الخاص لا تصلح ان تكون مؤسسات تعليمية) و(عدم كسب ثقة المواطن بحيث يصبح منافساً للتعليم العام) أما الفقرات (5- 6- 7- 8) فقد تحصلت على نسبة (70%) من إجابات عينة البحث من حيث أهميتهم كمشكلات تواجه التعليم الخاص في ليبيا وتتمثل هذه الفقرات في الاتي(يواجه التعليم الخاص مشكلة الاعتماد الأكاديمي للخرجين) و(يستقبل التعليم الخاص طلاب قادرين مالياً ومنخفضين تحصيلياً) و(معظم مدراء مدارس التعليم الخاص غير مؤهلين تربوياً) و(يستقطب التعليم الخاص معلمين من المدارس

العامة مما يسهم في حرمان المؤسسات العامة من المعلمين الخبراء والأكفاء) في حين تحصلت الفقرات (9 – 10– 11 – 12 – 13) على نسبة (60%) من إجابات عينة البحث حسب درجة أهميتها كمشكلات تواجه التعليم الخاص وهي (لا يراعي التعليم الخاص معدلات الأداء بالنسبة للمعلم)و(لا تقدم مؤسسات التعليم الخاص برامج تعليمية تلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع) و(عدم توافر هيئة تدريسية متفرغة ومستقلة عن التعليم العام) و(معظم مؤسسات التعليم الخاص ربحية هدفها الاستثمار المالي) و(يستقطب التعليم الخاص المعلمين من المدارس العامة الحكومية إلى مؤسساته نتيجة الرواتب الفورية (الكاش)أما الفقرات (14– 15– 16–17) فقد تحصلت على نسبة(50%) من إجابات عينة البحث حسب درجة أهميتها وكونها من أهم المشكلات التي تواجه التعليم الخاص وهذه الفقرات هي (عدم وجود الضمانات في التعليم الخاص مما يترتب عليه استبدال المعلم في السنة أحيانا عدة مرات) و(لا يراعي التعليم الخاص التخصص التربوي والأكاديمي للمعلمين) و(لا تخضع بعض مدارس التعليم الخاص لزيارات التفتيش التربوي) و(لا يقدم التعليم الخاص تعليماً جيدا كما ورد في أهدافه) أما الفقرة (18) فقد تحصلت على نسبة (40%) من إجابات عينة البحث حسب درجة أهميتها كمشكلة تواجه التعليم الخاص وهى (في التعليم الخاص حقوق المعلم المادية والمعنوية مهضومة) وهذه النسبة متوسطة في أهميتها ويمكن قبولها كمشكلة موجودة في بعض المدارس ، في الفقرتان الأخيرتان انخفضت نسبة الأهمية إلى (10%) من إجابات عينة البحث على هاتان الفقرتان بحجة انه لا توجد مدارس أجنبية في ليبيا ، ولا تمثل هاتان الفقرتان مشاكل تواجه التعليم الخاص في ليبيا وهذه الفقرات هي (تنزع بعض مؤسسات التعليم الخاص الإطار الثقافي الوطني نتيجة التبعية والتغريب "المستثمر الخارجي") و(قد يكون التمويل خارجي في مؤسسات التعليم الخاص (مستثمر أجنبي).

وأخيرا يتضح لنا من خلال تحليل نتائج المحور الثاني المتعلق بالإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا نلاحظ ارتفاع نسبة إجابات المبحوثين (عينة البحث) على فقرات الاستبانة المقدمة إليهم بغرض التعرف على أهم الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا حيث أشارت بعض الدراسات التربوية ان النسبة عندما تكون من (50% إلى 95%) تكون مرتفعة كدلالة على وجود السمة المقاسة وهي (الإشكاليات).

وبذلك يخلص البحث إلى ان هناك جملة من الإشكاليات التي تواجه التعليم الخاص في ليبيا وتحد من تقدمه وجودته أسوة بالدول المتقدمة التي أصبح فيها التعليم الخاص موازيا للتعليم العام ورافداً من روافده وصمام أمان له.

ثالثاً-نتائج التساؤل الرابع للبحث:

مقترحات لتطوير التعليم الخاص في ليبيا: التعليم الخاص في ليبيا لم يعد محدودا، وهو في أحد جانبيه تربية وتعليم، وفي جانب آخر استثمار مادي بمئات الملايين، وهذا القطاع مرشح للتوسع بمقدراته ومشكلاته ولعل من المناسب ان تفكر وزارة التعليم بنظام قادر على إدارة هذا القطاع الكبير، إدارة تكون قادرة على الحفاظ على جوهر العملية التربوية والتعليمية، وعلى التزام هذه المؤسسات الخاصة بالقانون والأنظمة، وعلى حقوق العاملين في هذا القطاع، وتكون ضمانا للمستثمرين أصحاب المال الذين تقدموا للعمل في هذا القطاع التربوي ، وفي إطار تطوير التعليم الخاص وتجويده قامت الباحثة بعرض سؤال مفتوح في الاستبانة المقدمة لعينة البحث لغرض جمع البيانات حول مقترحات لتطوير التعليم الخاص في ليبيا وبعد تحليل إجابات المبحوثين نعرض لكم أهم المقترحات الواردة وهي كالتالي :-

1- تنظيم التعليم الخاص في ليبيا ورفع جودته من خلال تطبيق أفضل الممارسات التربوية والتعليمية والتشجيع على تقديم خدمات متميزة في مجاله.

2- إعادة هيكلة إدارة التعليم الخاص بموجب قرار وزاري من وزارة التعليم الليبية.

3- وضع السياسات العامة والخطط الإستراتيجية للتعليم الخاص وفق أفضل الممارسات المعتمدة.

4- اقتراح التشريعات اللازمة لتنظيم وتطوير التعليم الخاص في ليبيا وبما لا يتعارض مع التشريعات السارية.

5- إبرام العقود والاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات مع المدارس الخاصة المتميزة.

6- دعم القطاع العام للتعليم الخاص من خلال توفير المستلزمات وقطع الأراضي وإعفاء المدارس الخاصة المتميزة من الرسوم والضرائب.

7- ضبط حافز الربح من خلال تحديد سقف للرسوم الدراسية لكل صف دراسي ولكل مرحلة تعليمية لجميع المدارس الخاصة بما يضمن عدم استغلال المواطنين.

8- الإشراف والرقابة على التعليم الخاص ومتابعة حسن تنفيذ الأنظمة والتشريعات الخاصة به.

9- اقتراح العقوبات المترتبة على مخالفة الضوابط والاشتراطات المتعلقة بالتعليم الخاص واعتمادها.

10- تشجيع الاستثمارات في مجال التعليم الخاص وقبول الطلبة الوافدين من خارج الدولة.

11- تقييم أداء المدارس الخاصة وإصدار تقارير عن نتائجها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

12- إقامة الندوات والفعاليات والمؤتمرات التعليمية والمشاركة فيها محلياً ودولياً.

13- ان تعمل المدارس الخاصة المنشأة بمشاركة رأس مال أجنبي على تنمية القيم الإسلامية وقيم المواطنة المأخوذة من عقيدة الأمة وتاريخها للحفاظ على الهوية الثقافية.

- التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث توصي الباحثة بما يلي: -

1- دعم التعليم الخاص من قبل الوزارة بحيث تتحمل وزارة التعليم بعض تكاليف التعليم الخاص في صورة مكافآت أو منح أو هبات أو اعتمادات تسهيلية أو إعفاء من الضرائب للمدارس النموذجية التي حققت الجودة والتميز في مخرجاتها.

2- الاهتمام بقطاع التعليم الخاص ومتابعته وتطويره بما يكفل الكفاءة والجودة العالية في مؤسساته، وبما يخفف الضغط على التعليم العام دون المبالغة في قيمته أو شك في جودة مخرجاته.

3- إعادة النظر في تنظيم التعليم الخاص من حيث الاهداف والتوجهات والسياسات والخطط المستقبلية.

4- تقديم اعتمادات وفتح تسهيلات أمام التربويين المستثمرين في مجال التعليم الخاص بشرط المتابعة والتقويم من وزارة التعليم الليبية.

5- إعادة النظر في سياسة التوسع في التعليم الخاص بما يكفل توفير نوعية تعليم متميز.

6- زيادة الرقابة من قبل وزارة التعليم على مدارس التعليم الخاص من أجل تقديم الخدمات التعليمية الجيدة من الناحيـــة التربوية والتعليمية.

7- الاهتمام بالمتعلم كفرد يحتاج إلى تربية شاملة ,وأنه محور العملية التعليمية .

8- تحديد سقف الرسوم الدراسية بالمدارس الخاصة التي أثقلت كاهل أولياء الأمور .

9- تنمية التنافس بين مدارس التعليم الخاص من أجل إحداث التغيير الإيجابي.

10-الالتزام بالمعايير التربوية والعلمية التي تتطلبها العملية التعليمية عند منح التراخيص لفتح مدارس خاصة جديدة.

الهوامش

[i]– محمد حسنين العجمي ، حسن محمد حسان ، التعليم الجامعي الخاص وتكافؤ الفرص التعليمية، دار الجامعة الجديدة ،2008. ص66.

[ii]– حسن محمد حسان، محمد عطوة مجاهد، فكري محمد السيد علي ، التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل ، دار الجامعة الجديدة ،2008. ص1.

[iii]– كريمة رمضان ابوبكر،الإشراف التربوي في ليبيا بين الوقع والمأمول، ورقه مقدمة إلى المؤتمر التربوي الأول تحت شعار(التعليم بين تحديات الواقع ورؤى التطوير) المنعقد في مجمع ذات العماد خلال الفترة من(15– 17 /9/ 2012) ص12.

[iv]– نجاة عيسى أحمد السني ،" بيئة التعليم الخاص(الحر) دراسة تشخيصية تحليلية للتحصيل الدراسي ومفهوم الذات والسلوك الاجتماعي للتلاميذ"، رسالة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الآداب ،جامعة الفاتح ص252.

[v]– تقرير التعليم العام في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة (2016).

[vi]– فاروق عبده فلية ، أحمد عبد الفتاح الزكي ،معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحا ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر ، الإسكندرية ،2004 ، ص 112 .

[vii]– محمد عبد القادر عابدين، أسباب إلحاق الوالدين أبناءهم بالمدارس الخاصة وعلاقتها ببعض المتغيرات ، مجلة البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، العدد الثالث، مارس/2000م، ص6.

[viii]– نجاة عيسى على السني " بيئة التعليم الحر (2001)، مرجع سابق .

[ix]– رباب محفوظ الأبرق، "التعليم الحر في الجماهيرية العظمى " دراسة وصفية تحليلية بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة طرابلس كلية الآداب قسم التربية وعلم النفس ، (2002) .

[x]– سعاد سالم الزوام " التعليم في الجماهيرية العظمى بين العام والحر بمدينة طرابلس " دراسة تحليلية مقارنة ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،جامعة الفاتح ، كلية الآداب ، قسم التربية وعلم النفس ،(2005).

[xi]– عبد الرحمن بن أحمد سيار، "خصخصة الأندية الرياضية في مملكة البحرين" بحث منشور، مجلة جامعة طيبة، العلوم التربوية، المملكة العربية السعودية، السنة الثانية، العدد (4) 2006 م، ص63.

[xii]– عبد المتعال مصطفى بهجت، الخصخصة معايير ومحاذير، ورقة مقدمة إلى ندوة الخصخصة ايجابياتها وسلبياتها، القاهرة، منظمة ويسكاد للاستشارات والتطوير الإداري، ص330.

[xiii]– فاروق عبده فليه ، أحمد عبد الفتاح الزكي، مرجع سابق ، 2004، 112 .

[xiv]– حسن محمد حسان ، محمد حسنين العجمي ،مرجع سابق ، 2008، ص10.

[xv]– نجاة الصيد على السني ،2001، مرجع سابق ، ص 199.

[xvi]– الحصاد السنوي إحصائية بعدد المدارس الخاصة خلال العام (2017 – 2018) إدارة التفتيش التربوي، مكتب المعلومات والتوثيق .